

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 1 لسنة
1426 ميلادية بشأن بعض القواعد الخاصة
بتفرغ اعضاء اللجان الشعبية للمحلات
وتحديد معاملاتهم المالية

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 5
السنة الخامسة والثلاثون

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (1) لسنة 1426 ميلادية

بشأن بعض القواعد الخاصة بتفرغ اعضاء اللجان
الشعبية للمحلات وتحديد معاملتهم المالية

اللجنة الشعبية العامة ، ،

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1425 ميلادية ، بشأن نظام عمل
المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

وعلى القانون رقم (55) لسنة 1976 افرينجي ، بشأن الخدمة المدنية .

وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 افرينجي ، بشأن نظام المرتبات للعاملين
الوطنيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (148) لسنة 1423 ميلادية ، بتحديد
المعاملة المالية لأمناء وأعضاء اللجان الشعبية بالمؤتمرات الشعبية الأساسية .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (191) لسنة 1423 ميلادية ، بشأن
تفرغ امناء وأعضاء اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (244) لسنة 1425 ميلادية ، بإصدار
اللائحة التنفيذية لأحكام الباب الثاني من القانون رقم (1) لسنة 1425 ميلادية ،
بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

وعلى ما انتهت إليه اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها العادى الثانى لعام 1425
ميلادية .

قررت

مادة (1)

اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار تحدد المعاملة المالية المستحقة لأعضاء اللجان
الشعبية للمحلات - طيلة فترة شغلهم لهذه الوظائف - بذات المرتب وكافة البدلات
والعلاوات الملحوظة به المستحقة لكل منهم بجهات عمله الأصلية ، ويعد شغلهم لهذه
الوظائف على سبيل الإعارة من جهات عملهم الأصلية ، وتسرى في شأن هذه الإعارة

الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم (55) لسنة 1976 افرنجي ، بشأن الخدمة المدنية المشار إليه .

ويستحق أعضاء اللجان الشعبية للمحلات من العاملين لحساب انفسهم مكافأة مالية شهرية قدرها (150) (مائة وخمسون دينارا) لكل منهم .

مادة (2)

يكون صرف المرتبات والمكافآت المنصوص عليها في هذا القرار من ميزانيات اللجان الشعبية للمحلات .

مادة (3)

تحدد اللجان الشعبية للمحلات من تدعو حاجة العمل إلى تفرغهم من أعضائها لمهام وظائفهم بها على أن يعرض الأمر على أمانة اللجنة الشعبية العامة لإصدار القرار اللازم بذلك .

ويشترط للتفرغ مراعاة ما يلى : -

- 1 - أن يتم تسكين المتفرغ على إحدى الوظائف الشاغرة بالملالك المعتمد للجنة الشعبية للمحلة .
- 2 - ألا يكون العضو المقترح تفريفه من بين أعضاء هيئة التدريس العاملين بإحدى المؤسسات التعليمية .
- 3 - ألا يؤثر تفرغ العضو على ترقياته بجهة عمله الأصلية .

مادة (4)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (5)

يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 25 / شعبان

الموافق : 5 / 1 / 1426 ميلادية